الصيغةُ الصرفيةُ وعلاقتُها بعناصرِ التخاطبِ في تفســـيرِ القرآنِ الكريمِ "المحـــررُ الوجيزُ أنموذجا"

د. نــوّارة منصــور بلحوق يونــس ـ كليّــة الآداب ـ جامعة طبرق.

الملخــص :

يــدورُ البحثُ حولَ موضوع الصيغةِ الصرفيةِ وعلاقتِها بعناصرِ التخاطب في تفسير القرآن الكريم ، انطلاقًا من أن البنيةَ الصرفيـــةَ للكلمة هي المفسرُ المقاميُ لدلالتها في السياق ، وأن استعمالَ صيغةٍ صرفيةٍ بدلَ أخرى لغرض بيان العناصر المشترِكة في التخاطبِ كان مما ورد ذكرُهُ في تفسير القرآن الكريم ؛ وهذا هو الهدفُ الذي يسعى البحثُ إلى إثباتِهِ؛ فالبناءُ الصرفيُ للكلمةِ الواردة في النصِّ القرآني تعلَّقَ في تأويل بعض المفسرين بالربط بين استعمال صيغ الأسماء أو الأفعال و ما عرف باللواحق والسوابق بما يدل على زمن الحال أو التكلم أو الخطاب ونحوه ، وكلُّ هذه الإشارات كان مما اعتمد عليه مفسرو القرآن الكريم في شرح سببِ استعمال هذه الصيغة دون غيرها ، وكان كتابُ المحرَّرِ الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية مما انتهجَ هذا السبيلَ في تحليل الصيغ الصرفية لآي الذكر الحكيم.

وسيتبعُ البحثُ للوصول إلى ذلك المنهجَ الوصفيَ التحليليَ من خلال دراسة مصطلح الصيغة الصرفية وعلاقتَها بالبنية الصرفية ، ثم ارتباطهما بعناصر التخاطب بوصفها إحدى وسائل الإشارة المقامية في الدرس اللساني الحديث ، ثم محاولة الوقوف على ذلك في تفسير المحرر الوجيز الذي حفل بهذا الجانب في تأويل معاني الكتاب العزيز.

الكلمات الدالـــة : صيغة صرفية /مقام /تخاطب / بنية صرفية

SUMMARY

The morphological formula and its relationship to the elements of discourse in the interpretation of the Holy Quran
The brief editor is a model

Nawara Mansour Balhouq Younis
Academic qualification Ph.D
Academic degree Assistant Professor
Department of Arabic Language / Faculty of Arts / University of Tobruk

The research revolves around the topic of the morphological form and its relationship to the elements of discourse in the interpretation of the Holy Qur'an, based on the fact that the morphological structure of the word is the propositional

interpreter of its significance in the context, and that the use of a morphological form instead of another for the purpose of clarifying the common elements in the discourse was what was mentioned in the interpretation of the Holy Qur'an; This is the goal that the research seeks to prove. The morphological construction of the
word contained in the Qur'anic text was related to the interpretation of some commentators by linking the use of forms
Nouns or verbs, and what is known as suffixes and antecedents, which indicate the time of the case, speaking, discourse, and the like, and all these references were what the interpreters of the Holy Qur'an relied on in explaining the reason for using this form and not others, and the book Al-Muharrir Al-Wajeez in the interpretation of the book Al-Aziz by Ibn Attia was one of those that were followed. This way in analyzing the morphological formulas of the verses of the Holy Quran
The research will follow to reach that descriptive analytical approach by studying the term morphological formula and its relationship to the morphological structure, then their association with the elements of communication as one of the means of denominative reference in the modern linguistic lesson, and then try to stand on that in the interpretation of the brief editor who is full of this aspect in the interpretation of the meanings of the dear book.

Keywords: morphological form / position / address / morphological structure

المقدمـــــــــــة :

يتناولُ البحث دراسة مفهـــوم الصيغة الصرفيـــة في الدّرس اللســاني الحديث مع محاولة مقاربتها بما ورد في كتب التراث اللغوي بما يتلاءم مع المفهوم والمصطلح ودلالاته لاسيما في تعبيرها عن عناصر التخاطب في المقامات المتعددة من خلال أحد كتب التفسير الممثلة لمستوى اللغة في الاستعمال القرآني, وجاء ذلك في مبحثين رئيسين : المبحث الأول الذي حمل عنوان : الصيغ الصرفية بين الدرس اللساني والتراث العربي وتفـرّع عنه عـــدة محاور منها : أهم السمات النحوية المميزة لمفهوم الصيغة وعلاقته بالمصطلحات المعبرة عنه في التراث النحوي , السمات المفهومية لمصطلحات الصيغة والبنية في التفكير اللساني الحديث .

أما المبحث الثاني فكان بعنـــوان : تطبـيقٌ على تفسير المحرر الوجـــيز لابن عطية من خلال انتقاء نماذج لتفسير بعض الآيات القرآنية وتحليلها وفق المنظور الذي مثله التقريب بين الفهم اللساني والمعطى التراثي لمصطلح الصيغة متبعين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي لغرض الوقوف على المفهوم بين الدرسين الغربي والعربي تلتهما خاتمة وقائمة بأهـمّ المصادر والمراجع.

المبحث الأول ــ الصيغ الصرفية بين الدرس اللساني والتراث العربي :

للبحث في الصيغة الصرفية من المنظـــور اللساني لابد أن نتعرض للمقصود منها وتعريفها على نحو يجعلها مختلفة عن المفاهيم القريبة منها في التراث النحوي كـ "الوزن" و"البناء" و "المثال "، أو في اللسانيات الحديثة (structure form) و(morphe voix) , لابد من العودة إلى الصيغة في الدراسات اللسانية قديمها وحديثها لأهمية الدور الذي يلعبه المفهوم في مباشرة القضايا اللغوية وإخضاعها إلى الوصف والتفسير، وبما يتسم به من خصائص تختزل كما يقول محمّد الشريف: "التصورات المتعلقة بالمقولات المستقرة نسبيا في التاريخ والممثلة للمقولات المجردة غير المصنفة "([1]).

الصيغة والمصطلـــــحات المعبرة عنها فـــي التـــراث النحـــــوي العربـــي :

انطلاقا من أن عمليات الوصف التي تجـــرى على أي نظام لغوي تقتضي جهازًا واصفًا يعتمده النحوي في تفســـــير النظام الذي يعمل على تفهمه والكشف عن المبادئ المتحكمة فيه . ولذلك كثيرا ما كان النحاة في مرحلة التأسيس على الأقل يجمعون بين وصف النظام ووضع الأدوات الواصفة , وقد كان سيبويه من أوائل النحاة الذين عملوا على وضع أسس الجهاز الواصف وهم يحاولون تفهم ذاك النظام والاستدلال على انتظامه . وقد كانت الحاجة إلى وصف أبنية الأفعال وتصنيفها دافعا للاهتمام بـ (الصيغة) وبالمصطلحات التي استعملها النحاة في الوصف والتصنيف . فقد ذكر سيبويه في وصفه أبنية الأفعال والأسماء : " وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع " ([2]) , كما أنه يكرر مصطلح المثال في الكتاب كما في قوله مثلا في سياق الحديث عن (باب مصادر ما لحقته الزوائد) : " فأما استفعلت فالمصدر عليه الاستفعال. وكذلك ما كان على زنته ومثاله، يخرج على هذا الوزن وهذا المثال، كما خرج ما كان على مثال افتعلت. وذلك قولك: استخرجت استخراجاً، واستصعبت استصعاباً " ([3])فهو يرادف بين الـــوزن والمثال في قوله (زنته ومثاله), وقد جمع مصطلح (بناء) على أبنية فتحدَّث عن أبنية الأفعال ونبه إلى ما يوجد بينها وبين أحداث الأسماء والحـــروف من فروق ووصف تلك الأبنية بالكثيرة ، دون أن يفصل القول فيها لأن ذاك الموضع في -رأيه- (موضع جمل) ([4]) فجعل من (المثال) و(البناء) مفهومين مطردين في الحديث عن اشتقاق الأفعال وبيان دلالة أبنيتها على الزمان .

ونحن نعلم أن المستوى الصرفي هو الثاني فـي مستويات التحليل اللغوي إذ تدخل الوحدات الصوتية في بنية الوحدة الصرفية فيما تدخل الوحدات الصرفية في بنية الوحدة الأعلى الكلمة , والكلمة تدخل في وحدة المستوى الأعلى وهي وحدة المستوى النحوي (الجملة) , وعليه يكون المستوى الصرفي هو " مستوى دراسة بنية الكلمة وصيغها "([5]) .

وبالعـودة إلى المواضع التي ورد فيها الحديث عن (المثال والبناء) بدا لنا أن المصطلحين من الأدوات التي اعتمدها سيبويه في دراسة الكلمة اسما كانت أو فعلا فـ " (المثال) هو صفة تتصف بها الكلمة و(البناء) هو جهة الإفادة الحاصلة منها "([6]) , وفي هـذا ما يدل على أهمية المصطلحين في تكوين الكلمة وإيجادها بعد أن لم تكن . فهما مترابطان في ما بينهما على غرار الترابطات الموجودة بين سائر عناصرها . المهم في هذا السياق أن الاهتمام بالعلاقة الرابطة بين (المثال والبناء) أن سيبويه قد استعمل المصطلحات ووظفها في وصف أبنية الكلام يدل على وعيه بها وتمثله لها تمثيلا تاما رغم كونه قد اكتفى في تعامله مع عدد منها إما بوصفه أو بالتمثيل له دون أن يفرد الواحد منها بحد صريح تنعكس فيه سماته التمييزية .

وبالرجوع إلى بعض المصنفات النحوية يظهر أن المبرد من أوائل من وظف (الصيغة) واستعمل المصطلح في وصف الأسماء والأفعال دون أن يعرفه تعريفا صريحا .فقد جاء في المقتضب أن الأسماء "لا يدرك صيغها إلا بالسمع" ([7]) . ثم يذكر الرضي في حديثه عن صيغة (فعال) رأيا للمبرد استعمل فيه الصيغة وهو يتحدث عن المقاييس التي اعتمدها في التفريق بين الصيغ المستعملة والصيغ المهملة ، يقول نقلا عن المبرد " وفعال في الأمر من الثلاثي مسموع ،فلا يقال قوام وقعاد ،في قم واقعد إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب ، وليس لنا في أبنية المبالغة أن نقيس فلا تقول في شاكر وغافر ، وشكير وغفير " ([8]) .

ومع أن المبرد قد اشتغل بالصيغة دون أن يعرفها ، فإن توظيفها فيما ذكر من شواهد يدل على وعيه بأهمية المصطلح ويوضح كيفية تعامله معها ؛ فليست صياغة المصطلح عنده مجرد عملية تتم بمقتضاها إضافة لفظ جديد للدلالة على مفهوم جديد؛ بل يبدو أنها عملية متصلة بالجوانب الإجرائية للغة ، وهي التي يستمد منها المصطلح قيمته وحيويته .

أهم السمات النحوية المميزة لمفهوم الصيغة وعلاقته بالمصطلحات المعبرة عنه في التراث النحـــوي :

مما لا شك فيه أن اللسان العربي اليوم قد قطع أشواطا مهمة في البحث عن القوانين الجامعة بين الألسن البشرية وأن اللسانيين قد تنبهوا بفعل الملاحظة إلى أن اللغات تختلف كما يقول الشريف : " في نظام الوسم ، ولكنها لا تختلف في الكثير من الأبنية المجردة ولا تختلف في قواعد الوسم " ([9]) ، ونعني بالسمات النحوية في هذا الموضع شبكة السمات التي تتوفر في المصطلح النحوي فتميزه عن غيره من المصطلحات وتحدد دوره في وصف النظام وحل المعقد من ظواهره .وتتكون هذه الشبكة من السمات المعجمية والسمات الاشتقاقية والسمات التصريفية الإعرابية ([10]) ،ويمكن أن تشترك بعض المصطلحات في سمة من السمات أو بعض السمات دون أن يؤدي ذلك إلى إلغاء مصطلح من تلك المصطلحات أو انصهاره في آخر . وقد سلك النحاة هذا المنهج في التعامل مع مفهوم (الصيغة) والمصطلحات المعبرة عنه .فلم تكن الصيغة عندهم معزولة عن باقي المصطلحات وإنما كانت تستعمل في مختلف السياقات التي استخدمت فيها في تعالق مع مصطلحات (الوزن ، و البناء ، والمثال ، والهيئة) وغيرها من المصطلحات التي استخدمت في وصف أبنية الكلم .

وبما أن العرب كانوا حريصين على وصف الظـــواهر اللغوية قبل النظر في الجهاز الواصف ، في المرحلة الأولى للدرس النحوي ، فإن ذلك يدفع في كثير من الأوقات إلى الاستفادة من السياقات التي استخدمت فيها تلك المصطلحات لتحديد سماتها وبيان الروابط الموجودة بينها , فالصيغة في تصور النحاة (علاقة) بين متغيرين هما البناء والوزن ، ومن خصائص هذه العلاقة أنها عنصر ثابت وأنها معنوية لكونها تتحقق معنى و لا تتحقق باللفظ . وهذا ما يجعلها (أعم) منهما ويبرر استعمالها في وصف مختلف الوحدات التي لها بناء ووزن .([11]) كما يجعلها قريبة من مفهوم (البنية) بوصفها عـــلاقة مجردة من الوسم اللفظي تقتضي بدورها متعالقين على الأقل .

وبالعودة إلى الســـياقات التي استخدمت فيها الصيغة في الدرس اللساني الحديث نلحظ أن البنية أعم من الصيغة وهي مهيأة أكثر منها لتكون في مواضع مختلفة ؛ فالصيغة وإن كانت مشابهة للبنية من حيث كونها علاقة مجردة يتم التعبير عنها بواسطة طرفين متعالقين ، فإن البنية تختلف عنها بالنظر إلى طبيعة المتعالقين ، فهي تتحقق لغويا بأقل ما يكون من التمثيل أي بداية من الحرف والحركة حيث البنية المقطعية

وتصل إلى الكلام والقول بوصفها نتاج عمليات تركيب مختلفة [12]، وقد ذكر الشاوش أن النحوي متى احتاج إلى تسمية المادة اللغوية " استعمل تسميات من قبيل الكلام بمعنى المتكلم به والقول بمعنى المقول " [13]، بناءً على هذا التصور تكون البنية أعم من الصيغة وتكون (الصيغة) بدورها أعم من (الوزن) ومن (البناء) .

السمات المفهومية لمصطلحات الصيغة والبنية في التفكير اللساني الحديث :

لم يستعمل (دي ســـــوسير) الذي يعود له الفضل في وضع مبادئ اللسانيات العامة مصطلح (structure) أي : (بنية) ؛ وإنما استعمل مصطلح (systeme) أي : نظام بوصفه مجموعة من العناصر ذات القيم الخلافيـــــة تربط بينها مجموعة من العلاقات التقابلية، وأهم ما يميز النظام عنده قيامه على عدد من المبادئ ومنها أن اللسان شكل لا مادة ، وعليه أعاد قـــراءة النظام اللغوي وتحديد مهام اللساني الأساسية وإلى صياغة جهاز مصطلحي يمكن اعتماده في وصف الألسن البشرية وتصنيفها بحسب خصائصها الشكلية , وفي هذا الإطار اهتـم بالدليل اللغوي من حيث هو المجموع الناتج عن الجمع بين الدال والمدلول فوصف الدال بأنه صورة سمعية مجردة للصوت يعبر بها متصور ذهني وأكد على قيمة ذاك الدليل انطلاقا من حزمة العلاقات التي تربطه بغيره من الدلائل ([14]) .

معنى ذلك أن العلامة اللسانية تنقسم عنده إلى (عبارة) و(مضمون) ،وأن كل واحد منهما ينقسم بدوره إلى (شكل ومادة) ، وهذا يعني أن الشكل لم يعد مقتصرا على الشكل بجانبه المادي الفيزيائي بل تعداه إلى جانب المحتوى أيضا بما أن مضمون العلامة قد أصبح له شكل خاص به أيضا ([15]) .

يمكن أن نتبين من خلال اهتمام (ســـــوسير) بالدليل اللغوي وإرجاعه مادته الصوتية ومضمونه الدلالي إلى شكل واحد ، أهمية الشكل في التعبير عن المضمون وفي تحقيق وصف كاف له .فالشكل عنده علاقة بين مادة صوتية ومضمون دلالي ,وهذه العلاقة تنخزل في صورة مادية يعود إليها اللساني متى رام وصف علاقة دال ما بغيره من الدوال أو مدلول ما بغيره من المدلولات ([16])

كما يقترح (هلمسلف) تصورا لمفهوم الشكل مختلفا عن التصور الذي بنى على أساسه سوسير فهمه له ، فقد تجاوز دراسة الجانب الشكلي للعبارة إلى الجانب الشكلي للمضمون , وقد ترتب على هذا الإجراء التوسع في دراسة اللغة ،إما بالانطلاق من

خصائصها الشكلية المفضية إلى معانيها ،أي من الخارج إلى الداخل ،أو بالانطلاق من المعاني لبلوغ الشكل الفيزيائي للعبارة([17]) .

ويتحدد مفهوم الصرف بأنه " علم يبحث في صيغ الكلمات واشتقاقها" ([18]).

ويقترح علي عبدالواحد وافي لتحديد معنى الصرف ترجمة مصطلح الصرف (بعلم البنية) ويعرفها قائلا :هو " البحث في القواعد المتصلة باشتقاق الكلمات وتصريفها وتغير أبنيتها وما يتصل بذلك ... ويطلقون على هذا البحث اسم (المورفولوجيا) أي علم البنية "([19]).

ويرى أن لهذا العلم ثلاثة أنواع هي :

ـ المورفولوجيا التعليمي : أي (علم البنية التعليمي) وهو الذي يدرس القواعد السابق ذكرها في لغة ما لمجرد جمعها وترتيبها وتنسيقها حتى يسهل تعلمها وتعليمها ومراعاتها في الحديث والكتابة ومن هذا النوع علم الصرف في اللغة العربية .

ـ المورفولوجيا التاريخي : أي علم البنية التاريخي وهو الذي يدرس هذه القواعد في لغة ما دراسة تاريخية تحليلية ,فيدرس الأشكال التي كانت عليها في أقدم مراحل هذه اللغة وما طرأ عليها من تغير في مختلف العصور والأمم , وعوامل تطورها ونتائجه والقوانين التي تسير عليها في مختلف مظاهرها ... وما إلى ذلك .

ـ المورفولوجيا المقارن أي علم البنية المقارن وهو الذي يدرس القواعد السابقة دراسة تاريخ وتحليل ومقارنة في فصيلة من اللغات الإنسانية أو في جميع اللغات . فهو يمتاز عن الشعبة السابقة بالموازنة التي يجريها بين اللغات فيما يتعلق بقواعد البنية في كل منها " ([20]) .

الصّـــــيغ المعبرة عن دلالة الانقضاء في العربيـــــة :

حركية الصيغ وترددها بين دلالاتها الأصلية ودلالاتها التي تنصرف بالتركيب :

نحاول في هذا الموضع الحديث عن الصيغ المعبرة عن دلالة الانقضاء في نظام العربية قصد تفهم الفروق الدلالية المتصلة بكيفية حدوثها في الزمان وإعادة بلورتها على نحو نخالف به بعض التصورات اللسانية التي تحشر الصيغ المنقضية تحت صنف واحد دون أن تتبين ما قد يوجد بينها من مراتب يميز بينها تمييزا تقابليا أي بين الصيغ المنقضية وغير المنقضية وفق ما اصطلحوا عليه بالمتحقق وغير المتحقق أو المنقضي وغير المنقضي : فـ " الزمان واقع عندهم بالتصريف , لا بفضل الحركات الدالة على المعلوم والمجهول من حيث ما هي , بل بفضل كون المعلوم أو المجهول فاعلا أو

مفعولا لا يتعين كلاهما بهذه الحركات دون غيرها " ([21]) ، وهذا معناه أن القول بالتقابل المظهري بين الصيغ الصرفية لا يعبر عن طبيعة تلك الصيغ ولا يستوعب خصائصها الدلالية وأن الاكتفاء بنعت الصيغ المنقضية مظهريا بصفة الانقضاء لا يساعد على بيان ما تتميز به من لطائف زمانية . وفي هذا ما يدل على أن التصنيف بوصفه مظهرا من مظاهر وصف الألسن البشرية ، لا يفي دائما بالغرض وأن معرفة الفروق الدلالية بين العناصر اللغوية المدرجة تحت صنف بعينه أو المصنفة ضمن أصناف مختلفة تفرض على اللساني إعادة النظر في طبيعة تلك العناصر والبحث في الخصائص الدلالية التي تتعدى مجرد الاشتراك في التصنيف .فالملاحظ فيما تناولته كتب النحو فيما يتعلق بالصيغة أنها :

ـ اتجهت نحو تفسير الصيغ اعتمادا على التقسيم العقلي المسبق (ماض ,حاضر , مستقبل) .

ـ ثم إنه لما كانت الصيغ الصرفية موضوعة على أن تكون مستعملة في مركبات الإعراب وكان الإعراب متجها في مستوى الجملة إلى التعبير عن الإنشاء والخبر اجتهد بعض النحاة في تفسير الزمان الأصلي الداخلي بالزمان الفرعي الخارجي " ([22]).

نعني بالخصائص الدلالية في هذا السياق السمات التي تجعل صيغة من الصيغ المنقضية مدرجة في نقطة ما على خط الزمن غير النقطة التي يمكن أن توجد عليها صيغة أخرى . وهذا ما يطلق عليه سمة الامتداد في التمييز بين الأحداث الآنية وهي أحداث غير ممتدة في الزمان مثل لها بالنقطة في إشارة إلى محدودية استمرارها مظهريا ، والأحداث الممتدة في الزمان وهي أحداث متفاوتة في استمرارها على خط الزمن , وربما كان هذا التوجه في التعامل مع الصيغ الفعلية على أساس الكيفية في مدة الحدوث سببا في تطور النظرة اللسانية في مقاربتها الصيغ الصرفية ولاسيما الفعلية منها .([23]) .وهذا ما يمكن وصفه بأنه " مفهوم الحدث الممتد في تحليل الأشكال الدالة على التدرج ... و هناك فرق بين التركيبين كان يلعب ولعب رغم أن لهما التمثيل نفسه ومفهوم الامتداد هو الذي يميز دلاليا "([24]) فـ " اسم الحدث أولى بالحدث من الفعل , بل هي مجرد اقتران لفظة بالزمان , أما الحدث فمعنى اللفظ , وعبارة اللفظ عندهم كالمعنى ملتبسة مشتركة " ([25]) .

ويبدو أن النحاة العرب القدامى لم يهملوا تلك الخصائص بل جعلوها أساسية في تعاملهم مع مصطلحات (الانقضاء) و(الانقطاع) و(المضي)و (التمام) .([26]) وهذا

يدل على إدراكهم لمصطلح المظهر الذي هو : " الكيفية في مدة الحدوث والوقت الذي هو حيز الوجود الحدثي في الزمان ".([27]) ويبدو أن تصنيفهم للأحداث كان على أساس الاختلاف الصيغي اللفظي بين الماضي والمضارع و محافظتهم على المضارع إلى جانب الماضي في اشتقاق الصيغ والتفريق بينهما نحو إرجاعهم (فاعل) إلى (يفعل) لا إلى (فعل) ، ومفعول إلى (فعل) لا إلى (يفعل) من المظاهر الدالة على كيفية استيعابهم للدلالات المظهرية و: " يتبين من هذا الترتيب أن المقابلة بين الماضي والمضارع قائمة أساسا على خصائص بنيوية شكلية مجالها صرفي معجمي يتعلق بصورة اللفظ , لكن الغرض من النظر في صورة اللفظ بلوغ المعنى وهو صـــورة - أيضا - " ([28]) على أساس أن التقسيم الفعلي قائم على الماضي والمضارع وأن الأمر فرع من المضارع .

ومن الصيغ المستعملة في الدلالة على الانقضاء مضمون الكلام الوارد بعد النفي جهته الوجوب([29]) ومظهره الانقضاء أو عدم الانقضاء في الزمان الماضي إلى حد لحظة القول : " ذلك أن (لم) حرف ينفي إمكان الفعل نفيا جازما ، وكذلك (ليس) تأتي بمنزلة إنَّ في الدلالة على شدة اليقين والجزم والتوكيد." ([30]) , أما إذا ورد الاستفهام عن المضمون المنفي : " فإنه لا يغير من وجوب المضمون ولا يعمل فيه الإمكان ، وإنما يعمل في نفيه باعتباره واجبا في الزمان الماضي ، والاستفهام عن نفي الواجب في الزمان الماضي يقتضي انخزال النفي إلى الإمكان دون المضمون القضوي هــذا ما يجعل إمكان النفي يستلزم بذاته ترجح الوجوب لأن الإمكان يقل درجة عن الترجيح. " ([31]) .

بناء على ما سبق نوجه اهتمامنا هنا إلى مفهوم الانقضاء وإن كان الاهتمام بهذه السمة المظهرية مقترنا بالضرورة بالدلالة الوقتية , فالتمثيل الشكلي للصيغ مشحون كما يقول الشريف : "بالدلالتين الزمانيتين الوقتية والمظهرية " ([32]) , وهذا الإجراء يقتضي الانطلاق من (صيغة الماضي) واعتماد هذا المبدأ في تحديد ما اصطلح عليه (التردد الصيغي بين المعاني الأصلية والمعاني التي ينصرف إليها في التركيب) . فقد ذهب النحاة العرب إلى اختصار (زمان الصيغة) في : " الماضي والموجود والمنتظر ([33]) ، حيث يدل الماضي عندهم على الوقوع والانقطاع و(التقضي) و (الموجود) و(المنتظر) على عدم الوقوع وعدم الانقطاع " [34] . وميزوا بين (زمان الجملة) و(زمان الصيغة) على اعتبار أن (زمان الجملة) لا يعبر بالضرورة عن (زمان الصيغة) لأن

الكلام قد يكون كما يقول سيبويه : " إعرابه إعراب فَعَلَ ومعناه لِيفْعَلْ "([35]) ، وأن الماضي يمكـــن أن : " ينصـــرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي ... وينصرف إليه أيضا بالإخبار عن الأمور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها " ([36]) ، كما يمكن للمضارع أن " يخـــرج إلى الماضي عند جزمه بـ : (لم) ، وإلى المستقبل عند نصبه بـ (لن) أو عند دخول السين وسوف على صيغته "([37]) .

وفي هذا مقابلة بين الصرف و البنية و هي أنها : " تتناول الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية , وعلاقتها التصريفية من ناحية والاشتقاقية من ناحية أخرى . ثم تتناول ما يتصل بها من ملحقات سواء كانت هذه ملحقات أو أحشاء أو إعجازا " ([38]) , ومن هنا فمفهوم (الاقتضاء) وما ينتج عنه من التزام أنه " يكشف عن دور الإسناد إلى المتكلم وإلى غيره ودور الصيغة التصريفية في تحديد خصائص هذه الأفعال وسلوكها "([39]) .

ولذا فإن الزمن لم يكن صيغة وشكلا صرفيا " إنه وقبل كل شيء قيمة ومحتوى دلالي " ([40]) , يقول ابن الأنباري : " فالماضي ما عدم بعد وجوده , فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده , ... أي قبل زمان إخبارك ... والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد , بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده . وأما الحاضر الذي إليه يصل المستقبل ويسري منه الماضي فيكون زمن الإخبار عنه هو زمان وجوده "([41]) , وننبه هنا على حديث علماء العربية عن مفهوم (الامتداد) و (الاتصال) و (الدوام) في تمييزهم بين دلالتي (الحال) و (المنقطع) ([42]) . واهتمامهم بمعاني (الديمومة) و(المقاربة) بما هي مقاربة وقوع الفعل أو قرب حصوله في الحال ([43]) من المظاهر الدالة على وعيهم بأهمية (المظهر) في دراسة المعاني. فالمصطلحات المعبرة عن هذه المفاهيم تقارب ما ذهب إليه النحاة العرب ويؤيد أنها " ألفاظ مورثة يعود بعضها إلى سيبويه كالانقطاع والانقضاء والتمام ومفاد هذه الملاحظة أن ما ذكرناه عن النحو العربي لا يوافق خاصية مميزة بقدر ما يعكس حالة تاريخية عامة في تطور اللسانيات " ([44]) , وهذا معناه " أن غياب التمييز الاصطلاحي بين المظهر والتوقيت في دلالة الزمان مع بروز ملامح من الوعي المفهومي , غياب مرتبط في تاريخ العلوم بميل تاريخي عام إلى استيعاب الدلالات الكلية الخارجية " ([45]) ، فما قدموه من ملاحظات وهم يميزون بين الأفعال التي تقرن مضمون الجملة بـ (الأوقات الخاصة) من قبيل (أصبح وأمسى وأضحى) والأفعال التي (تعمم هذه الأوقات وغيرها) وهم يعنون بذلك

(كان) في توجيه الدلالات الزمانية يعكس ملامح وعيهم بالمفهوم . وقد انعكس ذاك الوعي في تمييزهم بين تلك الأصناف على أساس كيفية وقوع الحدث على خط الزمن . فليس قولهم : (أصبح وأمسى وأضحى) ، خاصـــة وزمان (كان) يعم هذه الأوقات وغيرها إلا أنّ كان لما انقطع ، وهذه الأفعال زمنها غير منقطع .([46])، وعلى هذا فرقوا بين هذه الأفعال وأفعال المقاربة التي تفيد :" مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها "([47]) ، على (كان)لأن كان وأخواتها " إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر " ([48]) فدلالة الصيغة الأصلية دلالة متغيرة في التركيب تغييرا يصل بالصيغة إلى أن تنقلب كما يقول الشريف إلى "ضديدها ، وهو دلالة الصيغة الأخرى "([49]) كما أن في نصوص النحاة ووصفهم :" دليلا على أنهم يعتبرون هذه المعاني معاني زمانية عامة تتعين وتتخصص بائتلافها مع غيرها وبإنجازها في مقام معين فتحيل على زمان معين " ([50]).

تردد الصيغ الصرفية في نظام العربية بين دلالاتها الأصلية التي لها بالوضع ودلالاتها الفرعيـــة :

نهتم في هذا الموضع ببيان حركية الصيغ وترددها بين الدلالات الأصلية والدلالات الفرعية. فليست الدلالات الصيغية دلالات سكونية ثابتة وإنما هي دلالات متغيرة تغييرا ينعكس في انصراف معانيها التي بالوضع إلى معان سياقية جديدة و ذلك على النحو الآتي :

- اقتران دلالة الصيغة مظهريا بمعنى الصيغة لا بلفظها :

يبدو أن إقرار النحاة بأن للصيغة جانبا لفظيا وآخر معنويا وأن اهتمامهم بدلالة الصيغة على الزمان وتصنيف تلك الدلالة إلى (أصلية / فرعية) يراعي معنى الصيغة لا لفظها وإن كانت الدلالة مرتبطة وثيق الارتباط باللفظ الدال عليها ومعنى هذا " أن ما شغلوا به (النحاة) إنما هو معاني الصيغ في النظام الصرفي , وعليه بنوا معانيها في الإعراب " [51] ولهذا علاقة بالمنهج الذي بني عليه النحو العربي بوجه عام إذ كان منهجا " بنيويا وكان مبدؤهم أن كل بنية لفظية مؤذنة بمعنى " ([52]) . من هنا كان تحديد الأزمنة النحوية وتصنيفها يثير " اختلافات ناجمة عن تعدد هذه الصيغ واختلافها وعدم اختصاص كل صيغة منها بزمان معين. هذا إضافة إلى أنها لا ترتبط جميعا بالنقطة المرجع ... والبعض الآخر لا يدل على زمان بل هو يحافظ في التركيب على زمان الفعل الذي ارتبط به " [53]. فمن المألوف " أن مفهوم الاقتران الزماني المستعمل في

تعريف الفعل عند القدماء قائم على ما نسميه هنا بالتوقيت (ماض /حاضر / مستقبل) ,لكن حدَّ الفعل في النحو إنما كان باعتبار تركيبه للكلام في مستوى الإعراب " [54] .

ولذلك فإن (عسى) تدل في الأصل على عدم الانقضاء وقد خالفت غيرها من الأفعال المبنية لأنها طمع والطمع لا يكون :" إلا فيما يستقبل من الزمان " [55] وعلى هذا أجروها مجرى (ليس) إذ كان لفظها لفظ الماضي ومعناها المستقبل ، لأن الراجي إنما يرجو في المستقبل لا في الماضي " [56] , وعلى هذا جعلوها ضمن مجموعة أفعال المقاربة ، وألحقوها بكاد ، وإن كانت (كاد) أبلغ منها في المقاربة لأن (كاد) قد يخبر بها عن المقاربة فيما مضى وفيما يستقبل نحو قولك " كاد زيد يقوم أمس و يكاد زيد يخرج غدا " [57] فـ (عسى) لمقاربة الأمر : "على سبيل الرجاء والطمع ... وكاد لمقاربته على سبيل الوجود والحصول " [58] , في هذا السياق تعامل النحاة مع عمل الدعاء الذي تبدل فيه صيغة الأمر بصيغة الماضي الموضوعة للدلالة على الخبر ؛ فعندما يُنجز الدعاء بصيغة الماضي تدل بلفظها على الماضي وبمعناها على الاستقبال ، لأن الدعاء يطلب به : " من الله عز وجل ، تغيير حالة خيرا أو شرا " [59] و لذا كان " بمنزلة الحروف من الأفعال غير المتصرفة ليكون عملا مباشرًا بواسطة تركيب الإعراب الذي يتصدره حرف لعل أو الفعل "عسى" ويلتقط معنى التمني في متجهه اللفظي حرف الإنشاء "ليت" الشبيه بالفعل " [60] . والواضح أن الصيغ الدالة بلفظها على الماضي وبمعناها على المستقبل هي صيغ غير منقضية وهي في عرف النحاة شبيهة بحروف الإنشاء لأنها تنشئ ما تنشئه الحروف من معان في غيرها .فالمتقدمون ميزوا في تحاليلهم بين ثلاثة أمور :[61]

أ –تنوع الأشكال الصرفية للأفعال .

ب – تنوع القيم الدلالية للزمن .

ج – وجود نوع من التناوب بين التنوع الصرفي والتنوع الدلالي .

وعليه فإن اهتمامنا بحركية الصيغ ومتابعتنا الدلالات الصيغية الأصلية والدلالات الصيغية المتفرعة عنها يحدث في التركيب ويكون بمساعدة عناصر لغوية أساسية كالحروف والظروف التي يمكن توضيحها فيما يأتي :

ـ دور الحروف في صرف صيغ الأفعال عن دلالاتها إلى دلالات سياقية فرعية :

لا يختلف النحاة على أن الحروف معانيها في غيرها لأنها إنما " تجئ مؤثرة في غيرها بالنفي والإثبات والجمع والتفريق وغير ذلك من المعاني " [62] , و لعل ما يلحظ

في فهم النحاة لدور الحرف أنهم قد اعتبروا " أن كل صيغة تدل في الأصل على زمان معين. غير أن هذا لا يمنع الصيغ من أن تنصرف عن معانيها الأصلية لتدل على معان مختلفة إن اقترنت بحروف معينة أو معان إنشائية محددة " [63]. وقد ميزوا بين الحروف التي تأتي **للإشراك بين اسمين أو فعلين** والحروف التي تجئ لتأكيد الاسم والفعل , والحروف التي تدخل : " **لإخراج الكلام عن الواجب إلى غيره** ، مثل حروف الاستفهام كقولك : هل زيد قائم ؟" [64] ، والحروف التي " تدخل أيضا **لعقد الجملة بالجملة** كقولك : إن يقم أقم "فإن يقم جملة وأقم جملة ، وانعقدت إحداهما بالأخرى بدخول حرف الشرط " [65] , وبينوا خصائص كل صنف منها وتأثيره فيما بعده . فالحروف إذن لها أهمية حروف الإنشاء في صرف الصيغ عن دلالاتها الأصلية إلى دلالات فرعية أخرى هي معان :" لم تكن موجودة في الكلام قبل إيجاد المتكلم إياها بتلك الحروف " [66] .

ولم يتحدث النحاة في نصوصهم عن خروج صيغة الفعل أو بنيته عن دلالته الأصلية ؛ بل إنهم تحدثوا :" عن تأثير التركيب في هذه الأفعال (بنقلها) و(بإزالتها عن مواضعها) وكأنهم ينبهون إلى أن التغيير طارئ ليس تغييرا في صيغة الفعل في حد ذاته بل هو تغيير ناتج عن تحول صيغة الفعل إلى موضع مختلف غير الموضع الأول " [67] , فالمقصود بالصيغة هنا: " الحروف الأصول وما يكون معه من زوائد الاشتقاق ,أما زوائد التصريف فهي المحدثة بوقوعها في مواضعها من بنية الكلمة لدلالة الزمان كما نرى ما بين قَتَّل وقُتِّل " [68] و أن هذه " الأفعال بدخولها في تركيب مع الحروف قد يتغير موضعها تغيرًا يعطي معنى آخر ناتجا عن الاجتماع بين معناها ومعنى الحرف ، أو أن الصيغة باستعمالها في مقام دعاء يقتضي الاستقبال قد أزيلت عن موضعها الأصلي الذي هو الخبر ووضعت في موضع مختلف "[69] . وعلى هذا عد سيبويه (الدعاء) بمنزلة الأمر والنهي وإنما قيل (دعاء) لأنه استعظم أن يقال أمر ونهي " [70] .

كما أن من ثوابت المنوال النحوي العربي أيضا الأصل التالي الذي صرح به الرضي من : "... أن عادتهم (أي العرب) جارية في الأغلب في كل معنى يدخل الكلام أو الكلمة أو يوضع له حرف يدل عليه (...) أو يوضع لـه ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال" [71] , وترتد إلى هذا الأصل جميع الحروف في العربية سواء أكانت للجر أم للعطف أم للشرط أم كانت مشبهة بالفعل... الخ.

غير أن هذا الإطار العام يبين لنا افتقار الحرف إلى التركب مع غيره وغير الحرف قد يكون مفردًا وقد يكون جملة. ومن خصائص حروف النفي. بصفة عامة ، أنها حروف

تفتقر إلى الجمل لا إلى المفردات شأنها في ذلك شأن حرف الاستفهام أو التمني أو النهي مثلا.[72]

أثر الظروف في تغيير دلالات الصيغ الصرفية للأفعال وتقييد دلالات بعض صيغ الأسماء المتصلة بها :

لم يهمل النحاة ظروف الزمان في اهتمامهم بالدلالات الصيغية الأصلية والدلالات التي تنصرف إليها الصيغ في التركيب . فالظروف تشير إلى المقام التخاطبي في كتب النحاة على صورتين مختلفتين: [73]

- فهي وحدات لغوية موصوفة حَرَصَ النحاة على إبراز خصائصها البنيوية في أبواب عديدة.
- وهي كذلك وحدات مفسرة للمقولة الزمانية تحضر في ما يقدمه النحاة من شواهد فيكون حضورها في المثال محددا للزمان المقصود من الفعل ودالا على العلاقة الزمانية بين الأحداث وما تتميز به هذه الدلالة الزمانية من تغير مع كل استعمال.

بل عدوها من العناصر المؤثرة في بنية الجملة بما أنها تعمل كما تعمل حروف الإنشاء بألفاظها فيما تدخل عليه من كلام فتغيره .وقد اختلف النحاة في وصف الظروف فاستعمل بعضهم لفظ (الوقت) واستعمل البعض الآخر لفظ (الحين) وإن كان القصد بالظروف التي تدل على (الأوقات) الظروف التي تدل على (الأحيان) . فقد ذكر سيبويه ضمن باب الأحيان "أن غدوة وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسما للحين " [74] .

إن اشتغال النحاة بالظروف قد كان متصلا بكيفية تمثلهم للدلالات الزمانية . فقد جعلوا من الوقت الحاضر المعبر عنه ب(الآن) : " نواة مغناطيسية تنشد إليها جميع العبارات الزمانية مهما بدت بعيدة "[75] فـ (الآن) عندهم يفصل بين "ما مضى وما هو آت " [76] , لذلك اعتمدوه في تعريف (أمس) و(غدا)؛ فـ (الآن) يعد حدا فاصلا بين المنتهي وغير المنتهي , وهو يكون معهما أزمنة الجهاز الواصف الثلاثة التي نعتها الشريف بمصطلحات (الزمان السلبي) و(الزمان الموجب) و (الزمان الممكن) .[77] ويمكن أن يميز "غدا" بجمعها بين دلالتين: " الأولى دلالة خاصة تتمثل في كونها اسما لليوم الذي بعد اليوم الذي أنت فيه فتدل على وقت محصور قد علمتَ بدايته ونهايته، والثانية دلالة عامة تتمثل في دلالتها على زمان الاستقبال، وهو زمان لا يعرف له نهاية " [78] , وقد أُرجع الزمان السلبي في هذا الباب إلى الماضي على جهة التقدير والاحتمال

, والزمان الموجب إلى الحاضر , أما الزمان الممكن فقد عبر عنه بالمستقبل بوصفه منتظرا ممكن الوقوع .

إن هذه الأسماء تتضمن قرائن تؤكد انتماءها إلى قسم الأسماء وأخرى تجعلها في علاقة مع الأفعال , وعلى هذا وصفها الزمخشري بـ " الأسماء المتصلة بالأفعال" [79] . وأدرج تحتها ثمانية أسماء هي : **" المصدر , اسم الفاعل ,اسم المفعول ,الصفة المشبهة ,اسم التفضيل ,أسماء الزمان والمكان , اسم الآلة "** [80] . وقد كونت هذه الصيغ صنفا اسميا مهما في نظر النحاة وهي أنواع مشروطة بـ " قواعد صياغية وأوزان معينة تبرز من خلالها سماتها اللفظية والمعنوية " [81] , ولعل سبب ذلك " أن للغة طريقة تعبر بها عن التواقت (باستعمال ظرف ملائم)" [82] .

-أثر الظروف في تحويل الصيغ الصرفية للأفعال عن دلالاتها الأصلية :

إن الظروف هي وحدات دالة على الزمان بالوضع وهي في الوقت نفسه متحققة في الاستعمال وهي تدخل على الكلام وقد عمل بعضه في بعض فتنقل الصيغ من دلالاتها الأصلية إلى دلالات فرعية أخرى قد تكون ضديدة لدلالاتها الأصلية .

المهم في هذا السياق أن اسم الزمان قادر على أن يخلص الحال للاستقبال وأن يجعل ما قبل الحال حالا كما في قولك (خرج زيد الآن) فـ (الآن) " قد صرفت زمان الجملة إلى الحال وقد كانت دلالة (خرج) في قولك (خرج زيد) منتهية .وعلى هذا عد النحاة المضارع دالا على الحال ورجحوا دلالته على الحال دون الاستقبال عندما يتعين بـ (الآن) كما في قولك : (يخرج زيد الآن) " [83]

و مما تقدم يمكننا أن نؤكد أن اختلاف الدلالات الزمانية في الإنجاز لا يمس الصيغ وإلا لما كان لقولك (خرج زيد الآن)معنى في هذا السياق بما أن (الآن) الذي وضع للحال يصبح مناقضا لـ (فعل) إذا كانت دالة على المضي .وعليه عد الشريف أن (فعل) " ينبغي ألا تكون للزمان الماضي في بنيتها المجردة هذه , وألا تكون (يفعل) للاستقبال , وذلك حتى لا نضطر إلى اعتبارها أبنية تخسر دلالتها بتحولها من بنية إلى أخرى " [84] .

إن للظروف أثرا في توجيه دلالات صيغ (الأسماء المتصلة بالأفعال) والحد من اتساعها عندما تكون جارية في الاستعمال , وقد ذكر النحاة أن هذه الأسماء تستعمل للحال والاستقبال وهي بدلالتها على الحال تكون عنصرا من عناصر التخاطب وقد خصوا (اسم الفاعل) الذي يعمل عمل الفعل بالدلالة على الحال والاستقبال لأن (اسم

الفاعل) لا يجري على (فعل) فليس (ضارب) كضرب في الوزن كما كان مثل يضرب , وعلى هذا الأساس عد الزمخشري اسم الفاعل جاريا على :"يفعلُ من فعله كضارب ومكرم ومنطلق ومستخرج ومدحرج " [85]. فصيغتا الفاعل والمفعول تدلان كل واحدة منهما على صفة و موصوف ضمني و صيغة الفعل تدل على حدث وفاعل ضمني .

وبناءً عليه فإن الأدواتِ المعبرة عن الزمن بالوضع تلعب دورا أساسيا في **تخليص صيغة اسم الفاعل للحال أو الاستقبال كما خلصت صيغة المضارع لذلك كـ (الآن أو غدا)** إذا جاءت في التركيب معهما , ولذلك فإن (مضروب) في قولك : (مررت برجل مضروب أخوه) تحتمل الحال والاستقبال كما احتملت صيغة اسم الفاعل المعراة من القرائن الدالة على الزمان ذلك .ويقيد ذلك **الظروف الدالة على الحال والاستقبال** كـ (الآن - غدا) .

أما الصيغ التي تعمل **للحال والاستقبال والمضي** , فهي صيغ المصادر , والمصدر : " يعمل على كل حال سواء كان ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا " [86] . وبهذا عده النحاة مخالفا لصيغة اسم الفاعل . **فصيغة اسم الفاعل لا تعمل بمعنى المضي لجريانها على الفعل المضارع** , وأما صيغة المصدر فقد كان عملها لما فيها : " من حروف الفعل وتقديره بأن وما بعده من الفعل وهذا المعنى موجود في كل الأزمنة " [87] . المهم في هذا السياق أن الأدوات الدالة على الزمان بالوضع قد بدت في عدد من صيغ الأسماء المتصلة بالأفعال مهمة في توجيه دلالات تلك الصيغ في الاستعمال , ومن هنا يمكننا أن تستدل على كيفية استيعاب النحاة القدامى للدلالات الزمانية الوقتية في صيغ الأسماء المتصلة بالأفعال , فقد شرحوا تلك الدلالات وتوسعوا فيها بالعودة إلى الألفاظ المعبرة عن الزمان بالوضع , فتجاوزوا بذلك دلالة الصيغة الداخلية الأصلية إلى الدلالات التي يمكن أن تنقلب إليها في الاستعمال والتداول , وفي هذا ما يدل على وعيهم باتصال المعاني بالاستعمال وتحققها به .

المبحث الثاني ـ تطبيق على تفسير المحرر الوجيز لابن عطية :

لابد لنا قبل الخوض في عرض نماذج تطبيقية من كتاب المحرر الوجيز لابن عطية من التنبيه على أهم النقاط التي ستكون مرتكزات تقوم عليها الآلية التي ننطلق منها وذلك على النحو الآتي :

- إقرار النحاة بأن للصيغة جانبا لفظيا وآخر معنويا وأن اهتمامهم بدلالة الصيغة على الزمان وتصنيف تلك الدلالة إلى (أصلية / فرعية) يراعي معنى الصيغة لا لفظها وإن كانت الدلالة مرتبطة وثيق الارتباط باللفظ الدال عليها .
- توجيه الدلالات الزمانية يعكس ملامح وعيهم بالمفهوم ,وقد انعكس ذاك الوعي في تمييزهم بين تلك الأصناف على أساس كيفية وقوع الحدث على خط الزمن ؛ فدلالة الصيغة الأصلية دلالة متغيرة في التركيب تغييرا يصل بالصيغة إلى أن تنقلب كما يقول الشريف إلى (ضديدها ، وهو دلالة الصيغة الأخرى).
- والواضح أن الصيغ الدالة بلفظها على الماضي وبمعناها على المستقبل هي صيغ غير منقضية وهي في عرف النحاة شبيهة بحروف الإنشاء لأنها تنشئ ما تنشئه الحروف من معان في غيرها .
- دور الحروف في صرف صيغ الأفعال عن دلالاتها إلى دلالات سياقية فرعية .
- أثر الظروف في تغيير دلالات الصيغ الصرفية للأفعال وتقييد دلالات بعض صيغ الأسماء المتصلة بها.

ومن دور الحروف في صرف صيغ الأفعال عن دلالاتها إلى دلالات سياقية فرعية ما أورده ابن عطية في تفسير قوله - تعالى : **(قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ وَلكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآياتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ) (الأنعام , 33)** مفسرا قوله تعالى: " قَدْ نَعْلَمُ الآية، قَدْ الملازم للفعل حرف يجيء مع التوقع إما **عند المتكلم** وإما **عند السامع** أو مقدرا عنده فإذا كان الفعل خالصا للاستقبال كان التوقع من المتكلم، كقولك قد يقوم زيد وقد ينزل المطر في شهر كذا إذا كان الفعل ماضيا أو فعل حال بمعنى المضي مثل آيتنا هذه " ([88]) ؛ فابن عطية هنا يشرح ما تفيده الأداة (قد) حين تدخل على الفعل المضارع والصيغة التي تكون عليها الدلالة بعد أن يسبقه حرف التوقع (قد) من دلالة زمانية للمقام ثم **يحدد المفسر عناصر التخاطب** بأن " التوقع ليس من المتكلم بل المتكلم موجب ما أخبر به " ([89]) , وهو الله – تعالى- أو **(المتكلم)** ثم يشير إلى المخاطب أو من يتوقع بقوله : " وإنما كان التوقع عند السامع فيخبره المتكلم بأحد المتوقعين، ونَعْلَمُ تتضمن إذا كانت من الله تعالى استمرار العلم وقدمه، فهي تعم المضي والحال والاستقبال، ودخلت «إن» للمبالغة في التأكيد،" [90] ثم يعبر عن تقوية تلك الدلالة وتأكيدها باستعمال (إن) بعد التركيب (قد نعلم) .

ويظهر دور الأدوات - أيضا - في تأويل البنية الصرفية الناجمة عن دخول الاستفهام متلازما مع الظرف لقوله - تعالى - **: (وَإِذا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِما أَنْزَلَ اللَّهُ قالُوا نُؤْمِنُ بِما أُنْزِلَ عَلَيْنا وَيَكْفُرُونَ بِما وَراءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِما مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِياءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (البقرة ,91)** .

«وقوله تعالى: قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ الآية رد من الله تعالى عليهم في أنهم آمنوا بما أنزل عليهم، وتكذيب منه لهم في ذلك، واحتجاج عليهم " [91], ثم يبدأ في تأويل الصيغة الصرفية وما نتج عن دخول الاستفهام مع إتباعها بالظرف المشير للزمان (قبل) :" وخاطب الله من حضر محمدا صلى الله عليه وسلم من بني إسرائيل بأنهم قتلوا الأنبياء لما كان ذلك من فعل أسلافهم. **وجاء تَقْتُلُونَ بلفظ الاستقبال** وهو بمعنى **المضي لما ارتفع الإشكال بقوله مِنْ قَبْلُ** وإذا لم يشكل فجائز **سوق الماضي بمعنى المستقبل** وسوق المستقبل بمعنى الماضي." [92] فاستعمال الظرف (قبل) كان مؤثرا على دلالة الصيغة الصرفية حيث استعملت صيغة المضارع (تَقْتُلُونَ بلفظ الاستقبال) وأريد بها مقاميا الدلالة على المضي لارتفاع الإشكال أو لمناسبة (قبل) في الإشارة للمقام التخاطبي المعبر عن كون تقتلون ارتبطت في معناها بدلالة استعمال ظرف الزمان الماضي (قبل) ولذا (لم يشكل سوق الماضي بمعنى المستقبل) .

ثم يعرج اين عطية على القيمة الدلالية لهذا التركيب الصرفي قائلا : " وفائدة سوق الماضي في موضع المستقبل، الإشارة إلى أنه في الثبوت كالماضي **الذي قد وقع** , وفائدة سوق المستقبل في معنى الماضي الإعلام بأن **الأمر مستمر.** " [93] فالمعنى الذي أشارت إليه الصيغة الصرفية في مثل هذا التركيب القائم على التبادل بين الصيغ الصرفية في الاستعمال القرآني أي (**سوق الماضي في موضع المستقبل**) أو(**سوق المستقبل في معنى الماضي)** تمثلت في معنيين (**الثبوت والوقوع**) و(**الاستمرار**) مؤكدا بعد إيراد هذا المعنى على عناصر التخاطب للدلالة المقامية بقوله : " ألا ترى أن حاضري محمد صلى الله عليه وسلم لما كانوا راضين بفعل أسلافهم بقي لهم من قتل الأنبياء جزء "[94] بالإشارة إلى الحاضرين أو المخاطبين .

ويشير إلى دور الظرف أيضا في تفسير قوله تعالى : **(وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلى عَلَيْكُمْ آياتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ)**(آ ل عمران 101) فيتكئ ابن عطية في تفسير هذه الآية على الجانب الاستعمالي قائلا : " وقوله تعالى : وَفِيكُمْ هي **ظرفية الحضور والمشاهدة لشخصه** عليه السلام ، وهو في

أمته إلى يوم القيامة "[95] فالظرف (فيكم) كان دالا على حضور المتكلم ثم يأتي الاستفهام في الآية دالا على حضور المخاطب بعد أن أُتبع بالجملة الفعلية (تكفرون) , و بضمير المخاطب أنتم الذي صاحبه الظرف المحدد لعنصر المشاهدة لشخصه الكريم .

ويظهر دور الظرف مع الصيغة في تعيين عناصر التخاطب في تأويل قوله تعالى : **(الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتابِ وَبِما أَرْسَلْنا بِهِ رُسُلَنا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلالُ فِي أَعْناقِهِمْ وَالسَّلاسِلُ يُسْحَبُونَ (71 غافر) .**

فيحلل النص بقوله : " وقوله - تعالى - : **إِذِ الْأَغْلالُ** يعني : يوم القيامة، والعامل في الظرف يَعْلَمُونَ وعبر عن ظرف الاستقبال بظرف لا يقال إلا في الماضي ، وذلك لما تيقن وقوع الأمر حسن تأكيده بالإخراج في صيغة المضي، وهذا كثير في القرآن " ([96]) ؛ فالظرف (إذ) مع أن سماته الدلالية هي معنى المضي وذلك لوجود ما يفيد الانقضاء إلا أن استعماله في مقام الاستقبال وخروجه عن دلالته بالوضع (المضي) تحقق في هذا المقام التخاطبي (لما تيقن وقوع الأمر حسن تأكيده بالإخراج في صيغة المضي،) وذلك بتعلق الظرف(إذ) بالفعل (يفعلون).

ومن استعمال الصيغة الصرفية ببنية الماضي والمراد دلالة الاستقبال تفسر قوله تعالى : **(أَتى أَمْرُ اللَّهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحانَهُ وَتَعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ)(النحل: 1) .**

فيشير إلى ذلك بقوله : " وقوله أَتى على هذا القول إ خبار عن إتيان ما يأتي، وصح ذلك من جهة التأكيد، وإذا كان الخبر حقا فيؤكد المستقبل بأن يخرج في صيغة الماضي، " ([97]) وعلل سبب استعمال الماضي وإرادة المستقبل : " أي كأنه لوضوحه والثقة به قد وقع، ويحسن ذلك في خبر الله تعالى لصدق وقوعه، وقال قوم: أَتى بمعنى قرب " [98]مشيرا إلى عناصر المقام المتمثلة في إسناد صيغة الماضي (أتى) إلى الله جل وعلا (المتكلم) فكان ماضيا ودلالته الاستقبال لقربه وصدق وقوعه .

ثم نجده يستند في بيان عناصر التخاطب إلى استعمال فعل الأمر في قوله تعالى **(قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّما عَلَيْهِ ما حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ ما حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَما عَلَى الرَّسُولِ إِلاّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ) (النور 54) .**

فيحلل المعنى بقوله " وقوله قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ الآية مخاطبة لأولئك المنافقين وغيرهم من الكفار وكل من يتعتى عن أمر محمد عليه السلام ، وقوله تَوَلَّوْا معناه تتولوا محذوف التاء الواحدة يدل على ذلك، قوله: وَعَلَيْكُمْ ما حُمِّلْتُمْ ولو جعلنا تَوَلَّوْا فعلا ماضيا وقدرنا في الكلام خروجا من خطاب الحاضر إلى ذكر الغائب لاقتضى الكلام أن يكون بعد ذلك

وعليهم ما حملوا، والذي حمل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو التبليغ ومكافحة الناس بالرسالة وإعمال الجهد في إنذارهم، والذي حمل الناس هو السمع والطاعة واتباع الحق " [99] .

فيأتي بفعل الأمر وهو الأمر بطاعة الله و رسوله بوصفه عنصرا دالا على الحضور التخاطبي ثم يعلق على معنى الآية التالية له بأن قوله (تولوا) تقديره تتولوا وأن الصيغة الصرفية تأثرت بالسياق العام للآية ويؤيد ذلك أن صيغة تتولوا المقدرة الدالة على المخاطبين الحاضرين في مقام التخاطب اقتضت أن يعطف عليها ما يفيد الخطاب في قوله تعالى (وَعَلَيْكُمْ ما حُمِّلْتُمْ) بصيغة الخطاب فكان العطف على ما يفيد الحضور سببا في تقدير (تتولوا) .

ويأتي ظرف الزمان (غدوة) محددا مقاميا لعناصر التخاطب في قوله تعالى **(وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقاعِدَ لِلْقِتالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (121) إِذْ هَمَّتْ طائِفَتانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلا وَاللَّهُ وَلِيُّهُما وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ (122, آل عمران)** , وفي تأويل معنى الظرفية يقول المفسر ابن عطية " وهذا ابتداء عتب المؤمنين في أمر أحد، فالعامل في إذْ فعل مضمر تقديره واذكر " [100] فهو خطاب للنبي من خلال تاء الخطاب في (غدوتَ) فيحدد النص الزمان بعد أن عرض لاختلاف المفسرين فيه بقوله " وسماه «غدوا» إذ كان قد اعتزم التدبير، والشروع في الأمر من وقت الغدو. " [101] .

ثم يحدد المخاطب وهو النبي عليه الصلاة والسلام مشيرا إلى وقت الفعل المراد من الغدو وذلك في قوله " وبوأ المؤمنين في **وقت حضور القتال**، وقيل ذلك في ليلته، وسماه «غدوا» إذ كان قد اعتزم التدبير، والشروع في الأمر من وقت الغدو وتُبَوِّئُ معناه: تعين لهم مقاعد يتمكنون فيها ويثبتون تقول: تبوأت مكان كذا، إذا حللته حلولا متمكنا تثبت فيه " [102] بتأويل المعنى على الزمان المنتظر أو الاستقبال .

(يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلا يَخْرُجْنَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِينَ بِفاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذلِكَ أَمْراً) (الطلاق ,1) .

ولم يهمل ابن عطية في تفسير آي الذكر الحكيم الإشارة إلى أسلوب النداء و يؤوله تأويلا تخاطبيا في قوله " إن المعنى: يا أَيُّهَا النَّبِيُّ قل لهم إذا طَلَّقْتُمُ، وقال آخرون إنه من حيث يقول الرجل العظيم فعلنا وصنعنا خوطب النبي صلى الله عليه وسلم ب طَلَّقْتُمُ إظهارا لتعظيمه " [103] , فهنا يشير ابن عطية إلى استعمال النداء بوصفه أداة من

الأدوات الدالة على الحضور التخاطبي مع إشارته إلى أن استعمال النداء أثر على الصيغة الصرفية كونه يأتي لتنبيه المحاطب إلى ما يرد بعده في السياق فالمراد من النداء ليس المنادى في حد ذاته إنما المراد ما يرد بعده ويكون النداء إشارة تنبيهية للمخاطب فنجده يؤول ذلك بقوله : " والذي يظهر لي في هذا أنهما خطابان مفترقان، خوطب النبي على **معنى تنبيهه لسماع القول** وتلقي الأمر ثم قيل له: إذا طَلَّقْتُمُ، أي أنت وأمتك، فقوله: إذا طَلَّقْتُمُ، ابتداء كلام لو ابتدأ السورة به، وطلاق النساء: حل عصمتهن وصورة ذلك وتنويعه مما لا يختص بالتفسير" [104] فإشارته للابتداء بقوله تعالى (إذا طَلَّقْتُمُ) تأكيد على القيمة التنبيهية للنداء.

وفي موضع آخر يشير المفسر إلى دور حروف العطف في دلالة الصيغ وهنا المتعاطفين اسم فاعل وفعل مضارع في قوله تعالى: **(إِذْ قالَتِ الْمَلائِكَةُ يا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهاً فِي الدُّنْيا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ (45) وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَمِنَ الصَّالِحِينَ) (45, 46, آل عمران)** فيشير المفسر إلى هذا المعنى بقوله " قوله: وَيُكَلِّمُ نائب عن حال تقديرها ومكلما وذلك معطوف على قوله:(**وَجِيهاً (آل عمران: 45)**)، وجاء عطف الفعل المستقبل على اسم الفاعل لما بينهما من المضارعة كما جاز عطف اسم الفاعل على الفعل المستقبل "[105] فصوغ ابن عطية لمجيء الفعل المضارع معطوفا على اسم الفاعل لما بينهما من المشابهة في الدلالة الزمانية على الحال والاستقبال لذلك جاز العطف في هذا الاستعمال القرآني المعجز .

ويذكر استعمال صيغة (ما كان)من الفعل الناقص وما النافية **(لَقَدْ كانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبابِ ما كانَ حَدِيثاً يُفْتَرى وَلكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) (111 , يوسف) .**

يذكر ابن عطية تأويل الآية بأن " قوله: ما كانَ صيغة منع، وقرينة الحال تقتضي أن البرهان يقوم على أن ذلك لا يفترى، وذلك بأدلة النبوءة وأدلة الإعجاز، و «الحديث» - هنا- واحد الأحاديث، وليس للذي هو خلاف القديم هاهنا مدخل. ونصب تَصْدِيقَ إما على إضمار معنى كان، وإما على أن تكون لكِنْ بمعنى لكن المشددة"[106]

هنا يأتي دور الحروف الإنشائية في تحقيق الدلالة على الحال فـ (ما) تصرف الفعل بعده للزمن الحاضر ؛ وهي ما أشار إليه ابن عطية بـ (قرينة الحال) وأنها كما

يذكر (تقتضي) أن هذا الحديث لا يفترى بالأدلة والشواهد الواردة ؛ وقد كان استعمال التركيب (ما كان) إشارة لذلك المقام التخاطبي الذي عبر عن ذلك الحديث المعجز .

أما استعمال أخوات كان في الدلالة الظرفيـــة فيظهر في تفسير قوله - تعالى - : (**وَيَوْمَ تَقُومُ السَّـــاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآياتِنا وَلِقاءِ الْآخِرَةِ فَأُولئِكَ فِي الْعَذابِ مُحْضَرُونَ فَسُبْحانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ) (الروم الآية: 14-18)**

ويتكئ ابن عطية على دلالة أخوات كان الزمنية (تمسون وتصبحون) في دلالة صيغة المصدر (سبحان) فيقول : " وقوله تعالى: فَسُبْحانَ اللَّهِ خطاب للمؤمنين بالأمر بالعبادة والحض على الصلاة في هذه الأوقات " ([107]) ثم يؤكد ارتباط الاستعمال السياقي للفعلين الناقصين (تمسون , وتصبحون) كونهما يرتبطان بأوقات العبادة المعلومة :" في هذه الآية تنبيه على الصلوات الخمس ؛ لأن قوله - تعالى - **(حِينَ تُمْسُـــونَ)**يتضمن الصلاتين، وقوله **(وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ)** اعتراض بين الكلامين من نوع تعظيم الله- تعالى - والحض على عبادته،.... والمعنى: حين تمسون فيه " ([108]) ، فالتسبيح أو ذكر الله الذي يكون في الصلاة ارتبط في دلالته بدلالة الفعلين الدالين على المضارع (الحال) وحدد أوقات الصلاة المحددة والعبادة (حِينَ تُمْسُونَ يتضمن الصلاتين).

وتأتـــي الإشـــارة إلى صيغة فعل الأمر في تفسير قوله- تعالى - : **(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّباتِ ما كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنا لَكُـمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلاّ أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ) (سورة البقرة267)**،يشير المفسّـــر ابن عطية إلى الغرض من الحضـــور في المقام التخاطبي بالنداء إلى سمة الحضور المرتبطة بالصيغة المتمثلة في الفعل بقوله : " هذا الخطاب هو لجميع أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - وهذه صيغة أمر من الإنفاق ([109]) " محاولا تأويل المعنى الخاص بالإنفاق بقوله: " هل المراد بهذا الإنفاق، الزكاة المفروضة أو التطوع، فقال علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وعبيدة السلماني ومحمد بن ســـيرين : هي في الزكاة المفروضة . نهى الناس عن إنفاق الرديء فيها بدل الجيد»([110]) ، وربما لهذا علاقة بصيغة الأمر الواردة في النص القرآني .وهنا

تأتي صيغة الأمر التي تدل على الحضور الواجب فوجود صيغة الأمر تؤكد حضور المتكلم الذي يستوجب مخاطبا حاضرا معه بالقوة .

ثم جاء استعمال اسم الفاعل بوصفه مشيرا للمقام من خلال السياق القرآني في تفسير قوله – تعالى - : **(وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذاتَ الْيَمِينِ وَذاتَ الشِّمالِ وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِراراً وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْباً)(الكهف 18)** فيحللها ابن عطية قائلا " وقوله **باسِـطٌ ذِراعَيْهِ** أعمل اسم الفاعل وهو بمعنى المضي لأنها حكاية حال، ولم يقصد الإخبار عن فعل الكلب» "([111]) وهذا التحليل اعتمادا على المقام الذي كانت فيه القصة أي كأنه حاضر , وهو ما أشار إليه بـ (حكاية الحال) التي تنقل المقام التخاطبي كأنه موجود الآن , و لأن اسم الفاعل لا يدل إلا على ما يدل عليه مضارعه من الحال والاستقبال فقد دلل على ذلك بأنه (لم يقصد الإخبار) بل الإشارة للزمان السلبي و إرادة الزمان الموجب بحكاية حالهم في ذلك الموقف وعليه جاء اسم الفاعل عاملا فرفع فاعلا ونصب مفعولا.

الخاتمـــــــــــة :

- أن البنية بوصفها علاقة مجردة من الوسم اللفظي تقتضي بدورها متعالقين على الأقل ، و أن من النّحاة من استعمل الصيغة والبنية بمعنى واحد فجعل مصطلح (صيغة) بذلك مرادفا لمصطلح (بنية).

- أن هناك حركية للصيغ وترددها بين دلالاتها الأصلية ودلالاتها التي تنصرف بالتركيب المعبرة عن دلالة الانقضاء في نظام العربية قصد تفهم الفروق الدلالية المتصلة بكيفية حدوثها في الزمان وإعادة بلورتها على نحو تخالف به بعض التصورات اللسانية التي تحشر الصيغ المنقضية تحت صنف واحد من منطلق دلالاتها الصيغية الأصلية (ماضٍ / مضارع /أمر) دون أن تتبين ما قد يوجد بينها من مراتب يميز بينها تمييزا تقابليا ، أي : بين الصيغ المنقضية وغير المنقضية وفق ما اصطلحوا عليه بالمتحقق وغير المتحقق أو المنقضي وغير المنقضي أو الواجب وغير الواجب.

- أن الخصائص الدلالية هي السمات التي تجعل صيغة من الصيغ المنقضية مدرجة في نقطة ما على خط الزمن غير النقطة التي يمكن أن توجد عليها صيغة أخرى .

- نوَّه البحث على أهمية الصيغ الصرفية وعلاقتها بالمقام التخاطبي ؛ فركز على الخصائص التركيبية الدلالية المحققة لصيغ الأفعال وصيغ الأسماء المتصلة بها في نظام العربية , وقد بدت لنا من خلال تتبع مفهوم الصيغة أهمية المداخل التي اعتمدها النحاة

في تعاملهم مع الصيغ وترصدهم دلالاتها .فلم يغب عنهم في تعاملهم معها أهمية الاستعمال في تحديد خصائصها و اكتساب الصيغ الصرفية دلالتها بالاستعمال من خلال ما يصاحبها من ظروف أو حروف أو سياقات مقامية معينة .

ـ وقد قادنا الاهتمام بخصائص الصيغ الدلالية في نظام العربية ومتابعتنا منهج النحاة في التعامل معها إلى تبني وجود تعامل غير المباشر بين اللسانيات والتراث .

ـ أن كتاب المحرر الوجيز كان يعتمد في تفسيره لآي الذكر الحكيم على مفهوم الصيغة الصرفية وترددها بين دلالاتها الأصلية ودلالاتها التي تنصرف بالتركيب من خلال ما يطرأ على البنية الأصلية من حروف أو ظروف أو زوائد أو سياقات مقامية محددة فكان أنموذجا استعماليا في المعطى اللغوي من التراث العربي .

الهوامـــــــــــــش :

1ـ محمد الشريف , الشرط والإنشاء النحوي للكون , منشورات كلية الآداب منوبة , تونس ,2002.، ج2 /976 .

2ـ سيبويه , الكتاب ,تحقيق :عبدالسلام هارون , دار سحنون للنشر والتوزيع , تونس 1990 ج1/ 12 .

3ـ السابق ,4/ 79 .

4ـ السابق ,/ج1 /32 .

5ـ رضوان القضماني , مدخل إلى اللسانيات , حمص ,جامعة البعث ,د.ت , 1988 م , ص 117 .

6ـ محمد الصحبي البعزاوي , الصيغ الصرفية بين النحو واللسانيات , دار نهى للطباعة /صفاقس : تونس,2014 م ,ط1 ,ص32 .

7ـ المبرد ، المقتضب ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ، عـــالم الكتاب العربي ، 1963 م ، 229/1

8ـ الرضي ،شرح الكافية , تحقيق يوسف حسن عمر , منشورات جامعة بنغازي ،ليبيا , 1973 , 107/3 -108 .

9ـ محمّـــد الشريف ، الشرط و الإنشاء النحوي للكون ،ج2 /1187 .

10ـ ينظر : محمد الصحبي البعزاوي , الصيغ الصرفية بين النحو واللسانيات , ص54.

11 ـ ينظر : المنصف عاشور , دروس في النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات أو لولبية الوسم الموضعي ,مركز النشر الجامعي , 2005.ص 337 .

12ـ ينظر : محمد الصحبي البعزاوي , الصيغ الصرفية بين النحو واللسانيات , ص56 .

13ـ محمد الشاوش ، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية , نشر جامعة منوبة بالاشتراك مع المؤسسة العربية للتوزيع تونس ,2001 .،ص 193 .

14ـ ينظر : رفيق بن حمودة ، الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية , دار محمد علي الحامي للنشر , تونس 2004 ص 81 .

15ـ ينظـــر: السابق ،85 .

16- يـــــرى سوسير أن الدال والمدلول لا يكتسبان قيمتهما إلا من خلال الفروق التي تميز كل واحد منهما عن الكيانات الأخرى التي من جنسه ، ينظر رفيق بن حمودة ، الوصفية مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية , 85 .

17- محمد الصحبي البعزاوي , الصيغ الصرفية بين النحو واللسانيات , ص 73 .

18- محمد رشاد حمزاوي , المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية , حوليات الجامعة التونسية , تونس ,كلية الآداب والعلوم الإنسانية , العدد 14 ,1977 ,ص: 125 .

19- علي عبدالواحد وافي , علم اللغة , دار نهضة مصر , القاهرة , ط 9 , د. ت , ص: 8 .

20- السابق , ص: 8 , 9 .

21- محمد الشريف ، دور صيغ الفعل الخمس في وسم الجهة والمظهر, حوليات الجامعة التونسية ، عدد 52 ،2007 , ص 55 .

22- السابق, ص 57 ,58 .

23- ينظر الشرط والإنشاء النحوي للكون ، صلاح الشريف ، 975 -976 .

24- عبدالمجيد جحفة , دلالة الزمن في العربية : دراسة النسق الزمني للأفعال ,ط 1 ,دار توبقال للنشر, الدار البيضاء /المغرب , 2006 م ., ص 39 .

25- محمد الشريف ، دور صيغ الفعل الخمس في وسم الجهة والمظهر , ص 54 .

26- ينظـــــر : الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ,تحقيق مازن المبارك ,دار النفائس , بيروت , ط4 ،87 .

27- محمد الشريف ، دور صيغ الفعل الخمس في وسم الجهة والمظهر ، ص 56 .

28- السابق , ص 54 .

29- وأصل معناه ساذج وهو الوقوع وعدم الوقوع , ينظر محمد الشريف ، دور صيغ الفعل الخمس في وسم الجهة والمظهر ، ص60 .

30- خالد ميلاد ، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية ،نشر جامعة منوبة بالاشتراك مع المؤسسة العربية للتوزيع ,تونس 2001 , ص607.

31- السابق , ص607.

32- محمد الشريف ، دور صيغ الفعل الخمس في وسم الجهة والمظهر، ص 78 .

33- المبرد ، المقتضب ،ج3 / 214 .

34- الزجاجي ،الإيضاح في علل النحو ، ص 87 .

35- سيبويه ،الكتاب ، ج3 /504 .

36- الرضي ،شرح الكافية ، ج2 /225 .

37- السابق ، ج2 /225 -226 .

38- تمام حسان ,مناهج البحث في اللغة ,دار الثقافة , الدار البيضاء / المغرب , د. ت , ص: 214.

39- توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط , دار الكتاب الجديد المتحدة بيروت , توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع طرابلس /ليبيا , ط1 ,2009 , ص 56 .

40- عبدالمجيد جحفة , دلالة الزمن في العربية : دراسة النسق الزمني للأفعال , ص 48 .

41- ابن الأنباري , الإنصاف في مسائل الخلاف , ج1 /ص 237 .
42- ينظر تفصيل ذلك في : عبد القاهر الجرجاني , كتاب المقتصد في شرح الإيضاح , تحقيق :د كاظم بحر المرجان , منشورات وزارة الثقافة والإعلام ,العراق , 1982 م 533/1 -534 ، ابن يعيش , شرح المفصل ,تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد, دار إحياء التراث العربي.، 7 /103 ،115 ،119 ،121 .
43- ابن يعيش ،شرح المفصل ، ج7 /115 ،119 ،121 .
44- محمد الشريف , دور صيغ الفعل الخمس في وسم الجهة والمظهر, ص 57 ,58.
45- السابق , ص 58.
46- ينظر ابن يعيش ،شرح المفصل ، ج7 / 103.
47- السابق ، ج7 / 115.
48- السابق، ج7 / 115.
49- محمد الشريف ، الشرط والإنشاء النحوي للكون ، ص 958 .
50- نرجس باديس , المشيرات المقامية في اللغة العربية , مركز النشر الجامعي 2009., ص 378.
51- محمد الشريف , دور صيغ الفعل الخمس في وسم الجهة والمظهر, ص 58 .
52- السابق , ص 58 .
53- نرجس باديس , المشيرات المقامية , ص 342 .
54- محمد الشريف ، دور صيغ الفعل الخمس في وسم الجهة والمظهر ,ص 54 .
55- ابن يعيش ،شرح المفصل ، ج7 /118 .
56- السابق، ج7 /116 .
57- السابق ، ج7 / 120 .
58- السابق ، ج7 / 124 .
59- خالد ميلاد ، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية ، ص 145 .
60- السابق، ص 610 .
61- عبدالمجيد جحفة , دلالة الزمن في العربية , ص 49 .
62- السيرافي , شرح كتاب سيبويه ,تحقيق رمضان عبدالتواب ومحود فهمي حجازي ,الهيئة المصرية العامة للكتاب ,1986. 1/ 52 .
63- نرجس باديس , المشيرات المقامية , ص 349 .
64- السيرافي , شرح كتاب سيبويه . 61/1 .
65- السابق. 61/1
66- خالد ميلاد ، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية ،ص /259 -260 .
67- نرجس باديس , المشيرات المقامية , ص 350 .
68- محمد الشريف ، دور صيغ الفعل الخمس في وسم الجهة والمظهر ,ص 54 .
69- نرجس باديس , المشيرات المقامية , ص 350 .
70- سيبويه , الكتاب , 142/1 .

71- إنشاء النفي , وشروطه النحوية الدلالية , مركز النشر الجامعي , كلية الآداب والفنون والإنسانيات ,جامعة منوبة , تونس ,2006, ص 104 .
72- ينظر السابق , ص 104 .
73- نرجس باديس , المشيرات المقامية ,ص 401 .
74- سيبويه , الكتاب , 293/3 .
75- نرجس باديس , المشيرات المقامية , 402 .
76- ابن يعيش ،شرح المفصل ، ج4 /103, 106 .
77- الشريف ، الشرط والإنشاء النحوي للكون , 999 .
78- نرجس باديس , المشيرات المقامية , 407 .
79- ابن يعيش , شرح المفصل , ج6 /43 .
80- السابق , ج6 /43 .
81- المنصف عاشور , ظاهرة الاسم في التفكير النحوي , منشورات كلية الآداب ,منوبة ,تونس 2004 , ص 155 .
82- عبدالمجيد جحفة , دلالة الزمن في العربية , ص 44 .
83- السيوطي , همع الهوامع , تحقيق عبدالعال سالم مكرم ,دار البحوث العلمية , الكويت ,1979, ج 1 /18 .
84- محمد الشريف ، الشرط والإنشاء النحوي للكون , 999.
85- ابن يعيش , شرح المفصل , 6 /43.
86- السابق , 6 / 80.
87- السابق , 6 /80.
88- ابن عطية , المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز , تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد , دار الكتب العلمية بيروت , ط1 , 1422 ه., 2/ 285 .
89- ابن عطية , المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, 2/ 285 .
90- السابق, 2/ 285 .
91- السابق ,1/ 179.
92- السابق ,1/ 179.
93- السابق, 1/ 179 .
94- ابن عطية , المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, 1/ 179 .
95- السابق, 1/ 482 .
96- السابق ,4/ 569 .
97- السابق, 3/ 377.
98- ابن عطية , المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, 3/ 377.
99- ابن عطية , المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, 4/ 192 .
100- السابق, 1/ 501 .

101- السابق , 1/ 501 .
102- السابق 1/ 501 .
103- ابن عطية , المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز , 5/ 322 .
104- السابق, 5/ 322.
105- السابق,1/ 437.
106- ابن عطية , المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز , 3/ 289 .
107- السابق, 4/ 332.
108- السابق, 4/ 332.
109- ابن عطية , المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز , 4/ 332.
110- السابق ,1 /361 .
111- السابق , 3/ 504 .